جامعة الإسكندرية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر

مع دراسة خاصة لمشكلات الأقليات في العربي

د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية–جامعة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩)" (من سورة هود)

توطئة

يحفل العالم المعاصر بالعديد من الصراعات العرقية التي تمثل تهديداً بالغاً للاستقرار السياسي والسلام الداخلي لدوله، ولا يعد العالم العربي استثناءً من هذه القاعدة حيث توجد العديد من الصراعات العرقية داخله تهدد استقرار دوله، كما تهيئ لاشتعال الأزمات والنزاعات على المستوى الإقليمي مع دول الجوار. وإلى جانب مشكلات الأقليات القائمة داخل العديد من الدول العربية حال العراق والسودان ولبنان، هناك مشكلات الأقليات العربية في دول الجوار مثل مشكلة صوماليي أوجادين في إثيوبيا، ومشكلة عرب الأحواز في إيران، و مشكلة عرب الإسكندرونة في تركيا. وهي مشكلات كلها من شأنها تعكير صفو أجواء السلام بالمنطقة العربية نظراً لما تؤدي إليه غالياً من صراعات مسلحة دامية.

على أية حال فإننا سنعرض في هذا السياق لبعض من أبرز الصراعات العرقية، وقد آثرنا أن نعرض للصراعات الأكثر تعقيداً وهي تلك المتعلقة بكل من المشكلة الكردية ومشكلات السودان العرقية، بما يقتضيه ذلك من التعرض بداية لبعض المفاهيم النظرية ذات الصلة.

خطة الدراسة:

أولاً: المصطلحات ذات الصلة:

- الجماعة العرقية
- الأقلية
- الحركة العرقية

ثانياً: ظاهرة الحركات العرقية

ثالثاً: نماذج للصراعات العرقية بالعالم العربي وتأثيرها على السلام

- المشكلة الكردية
- الصراعات العرقية في السودان (مشكلة الجنوب – مشكلة دارفور)

رابعاً: الصراعات العرقية في العالم العربي: الحلول

والله من وراء القصد

أولا": المصطلحات ذات الصلة

(١) الجماعة العرقية:

هي تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة أو السمات الجسمانية)، أو ثقافية (حال وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوماً من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.

- عوامل بقاء الجماعات العرقية

(أ) العضوية الإجبارية (ب) التزاوج الداخلي (ج) الوعي العرقي (إدراك عوامل التمايز – الحفاظ على مقومات الهوية – التنشئة الاجتماعية)

- تصنيف الجماعات العرقية

(أ) حسب مقومات الهوية:

جماعات سلالية جماعات لغوية جماعات دينية

(ب) حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجماعة

جماعات مسيطرة (سياسياً يسيطر أفرادها على المؤسسات الحاكمة، اقتصادياً يهيمن أعضاؤها على الجانب الأكبر من اقتصاد الدولة، اجتماعياً يعيش افرادها في قمة الهرم الاجتماعي) جماعات غير مسيطرة (عكس خصائص الجماعة المسيطرة)

يكاد يتطابق مع تصنيفها إلى:

جماعات أغلبية جماعات أقلية

(٢) الأقلية

هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ؛ ساعين دوماً إلى الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعات في وضع غير مسيطر، كما يعاني كثير منها –بدرجات

متفاوتة – من الاضطهاد أو الاستبعاد أو التمييز في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- قد ينطوي المجتمع على أقلية واحدة (حال سريلانكا بأغلبية سنهال وأقلية تاميل) وقد يضم أكثر من أقلية (مثل الصين أغلبية هان وأقليات تبت ومنغول وشان وتاي وإيجور وغيرها. والهند أغلبية هندوس وأقليات مسلمون وسيخ ومسيحيون وبوذيون وغيرها).
- الأصل في الأقليات أنها جماعات غير مسيطرة (هناك استثناءات حال أقلية التوتسي في روندا)
- يعاني كثير من الأقليات من الاضطهاد والاستبعاد والتمييز من قبل جماعات الأغلبية (مثل أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار) ومع ذلك هناك أقليات تتمتع بالمساواة في مجتمعاتها (مثل الأقلية الفرنسية المتمركزة في إقليم كيبيك الكندي).

(٣) الحركة العرقية

هي حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة(غالباً أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف وما تتوسل به من

وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف؛ التي قد تتمثل في إعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه، ذلك فضلاً عن أن ثمة حركات قد تتغيا الارتقاء بجماعتها إلى تبوؤ موقع السيطرة في مجتمعها، غير أن أغلب الحركات ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي توجد به وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام غلى دولة مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي وبعضها يرتكز إلى العنف.

وعليه فالحركة العرقية عبارة عن تنظيم (بنيان تنظيمي) يضم قيادة سياسية على رأس الهرم التنظيمي، ومجموعة من القيادات التحتية، وينضوي تحت لواء التنظيم أعداد كبيرة من الجماهير المؤمنة بقضيته.

- أنواع الحركات العرقية حسب أهدافها

(أ) **حركات انفصالية:** وهي الحركات التي ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي توجد به **وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها (حال حركة الباسك في إسبانيا والحركة الكردية في تركيا)**، أو الانضمام إلى دولة مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية (مثل حركة مسلمي جامو وكشمير الراغبة في انفصال الإقليم عن الهند والانضمام به إلى باكستان).

(ب) **حركات ارتقائية:** وهي تستهدف أهدافاً تتعلق بالارتقاء بالوضع السياسي لجماعتها، و تتراوح **هذه الأهداف بين:**

- إعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى لاسيما المسيطرة منها(حال حركة مسلمي أراكان أو الروهينجيا في ميانمار)
- تطبيق الفيدرالية أو تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه (مثل بعض الحركات في كردفان السودانية)
- تبوؤ جماعتها العرقية موقع السيطرة في مجتمعها (**حركات استعلائية**) (حال كل من المارون والسنة والشيعة والدروز في لبنان – الهوتو في رواندا)

- وسائل الحركات العرقية:

(أ) وسائل سلمية:

- إنشاء الأحزاب السياسية التي تتبنى مطالب الحركة العرقية
- عرض القضية في المحافل الدولية (المنظمات والمؤتمرات الدولية وغيرها)

(ب) وسائل عنفية:

- الحرب النظامية (إنشاء جيش نظامي خاص بالحركة العرقية)
- حرب العصابات من خلال إنشاء ميلشيات مسلحة (حرب الكر والفر)
- عمليات الاختطاف والاغتيال والتصفية الجسدية للساسة المناوئين – تفجير المنشآت لاسيما الحيوية منها داخل البلاد
- اختطاف الطائرات – الاعتداء على المقار الدبلوماسية والقنصلية وممتلكات الدولة في الخارج.

ثانياً: ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر

تمثل ظاهرة الحركات العرقية المرتبطة بمشكلات الأقليات واحدة من أبرز الظواهر التي يحفل بها العالم المعاصر. وتشير ملاحظة الواقع

الدولي إلى أن ثمة سمات خمس تكاد تشترك فيها كافة الحركات العرقية المعاصرة، أما السمة الأولى فهي ارتباط وجود هذه الحركات بالمجتمعات متنوعة العرقيات سواء أكانت هذه المجتمعات تقع ضمن العالم الثالث حال كل من العراق (الحركات الكردية)، والسودان (حركات جنوب السودان – حركات دارفور)، وسريلانكا (منظمة جبهة تحرير إيلام أو منظمة نمور التاميل)، والهند (مسلمو جامو وكشمير – حركة خالستان السيخية في البنجاب – مسيحيو كيرالا وغيرها)، وإثيوبيا (حركة صوماليي أوجادين ومن قبلها جبهة تحرير إريتريا)، ويوغسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك (مسلمون – صرب – كروات)، صربيا (انفصل عنها كوسوفا – هناك حركة مجريي فيفودينا)، سلوفينيا، كرواتيا (حركة صرب كراينا)، مقدونيا (حركة ألبان تيتوفا)، الجبل الأسود) ، بورما أو ميانمار (مسلمو الروهينجيا)، رواندا (حركة الهوتو – حركة التوتسي) وغيرها، أو كانت تنتمي إلى العالم المتقدم مثل بريطانيا (حركة الشين فين في أيرلندا الشمالية – الحركة الأسكتلندية) وإسبانيا (حركة الباسك – حركة كتالونيا) وكندا (حركات فرنسيي كيبيك) وروسيا الاتحادية (الشيشان – أنجوتشيا – داغستان وغيرها) وفرنسا (جبهة تحرير كورسيكا)، الصين (حركة التبت – منغوليا –

مسلمو الإيجور في تشنج يانج أو تركستان الشرقية). والمجتمع متعدد أو متنوع العرقيات هو كل مجتمع ينطوي على أكثر من جماعة عرقية لا ترغب في العيش المشترك تحت راية دولة واحدة. وفي الأغلب الأعم من مثل هذه المجتمعات يسود عدم المساواة بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع، إذ بينما توجد جماعات عرقية في وضع مسيطر تعتلي سدة الحكم ويتبوأ أفرادها قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي فإن ثمة جماعات أخرى تكون في وضع غير مسيطر بمنأى عن السلطة ويقبع أفرادها في مواقع اجتماعية متدنية، كما يشكلون الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم (فكرة عدم المساواة)، ذلك فضلا عن أن كثيراً من الجماعات غير المسيطرة (غالباً الأقليات) يعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الاستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة في مجتمعه (فكرة الاضهاد والتمييز تجاه الأقليات)، ومن هنا تتولد مشاعر السخط والاستياء لدى أفراد الجماعات غير المسيطرة من جراء أوضاعهم المتدنية من جهة، ومن جهة أخرى كنتيجة لوجودهم في مجتمع يضم جماعات عرقية مغايرة لا تربطهم بها أية رابطة موضوعية(كوحدة اللغة أو الأصل أو الدين)، أو روحية(حال الرغبة في الحياة المشتركة) (فكرة الهوية).

وفي ظل هكذا أوضاع تظهر داخل هذه الجماعات غير المسيطرة حركات سياسية اجتماعية منظمة ترمي إلى: إما تخليص الجماعة من نير اللامساواة والاضطهاد، وإما الانفصال بها عن مجتمع لا يعبر عن هويتها العرقية، وتلكم هي ما يعرف بالحركات العرقية على نحو ما أشرنا سلفاً. ويبقى أن نشير إلى أن معظم المجتمعات متنوعة العرقية تنتمي إلى دول العالم الثالث كنتيجة لسياسة تعيين الحدود الجغرافية التي اتبعتها الدول الاستعمارية السابقة وهي السياسة التي أخذت بعين الاعتبار مصالح المستعمر دونما مراعاة لوحدة القبائل والجماعات المتواجدة بالمناطق المستعمرة.

ثم تأتي السمة الثانية من سمات ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر وهي أن الحركات العرقية في الغالب هي حركات انفصالية بمعنى غلبة الطابع الانفصالي على أهداف الحركات العرقية المعاصرة، بمعنى أنها تستهدف انفصال بني جلدتها بإقليمهم عن الدولة التي يخضعون لها بغية إما إنشاء دولة مستقلة تجمع شتاتهم وتعبر عن هويتهم، أو الانضمام بذلك الإقليم إلى دولة مجاورة تشاركهم ذات

الهوية العرقية، ولعل من أظهر أمثلة الحركات العرقية الانفصالية في العالم المعاصر كلاً من:

(١)حركة نمور التاميل في سريلانكا:

وهي ترى أن دولة سريلانكا تجسد هوية جماعة السنهال المسيطرة، وعليه تسعى هذه الحركة إلى انفصال التاميل عن سريلانكا وإقامة دولة تاميلية مستقلة على شبه جزيرة جافنا (موطن التاميل بسريلانكا).

(٢)حركة مسلمي جامو وكشمير في الهند:

وهي مجموعة من الحركات العرقية (مثل عسكر طيبة – حركة المجاهدين وغيرهما) تسعى إلى انفصال إقليم جامو وكشمير ذي الأغلبية المسلمة (تشكل ٩٠% من سكان الإقليم) عن الهند (التي تجسد الهوية الهندوسية) بغرض الانضمام إلى دولة باكستان المجاورة والتي تجسد الهوية الإسلامية.

(٣)حركة صوماليي أوجادين في إثيوبيا:

حيث ترتد أصول غالبية سكان إقليم أوجادين إلى شعب الصومال وتستهدف الحركة انفصال الإقليم عن إثيوبيا والانضمام إلى الدولة الأم التي هي الصومال المجاورة.

(٤)حركة الباسك(منظمة إيتا) في إسبانيا:

وتسعى منظمة إيتا إلى انفصال إقليم الباسك عن إسبانيا باعتبار أن سكان الإقليم ليسوا إسباناً ولهم لغتهم الخاصة، ويهدف الباسكيون عموماً إلى إقامة دولة مستقلة تجسد هويتهم ينضم إليها باقي شعب الباسك الموجود ضمن دولة فرنسا على الحدود الفرنسية الإسبانية. كما توجد بإسبانيا حركة انفصالية أخرى بإقليم كتالونيا.

(٥)حركة الشين فين في أيرلندا الشمالية بالمملكة المتحدة:

وتسعى هذه الحركة (وجناحها العسكري الجيش الجمهوري الأيرلندي) إلى انفصال شمال أيرلندا عن المملكة المتحدة والانضمام إلى جمهورية أيرلندا (جنوب أيرلندا) التي كانت قد

تمكنت من نيل استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٢٢. باعتبار أن المملكة المتحدة تعبر عن هوية الإنجليز وأن الأيرلنديين قومية مغايرة.

(٦) جبهة تحرير مورو في الفلبين:

وهي تسعى إلى استقلال إقليم مندناو ذي الأغلبية المسلمة في جنوب البلاد عن الفلبين وإقامة دولة مستقلة تجسد هوية المسلمين. (توجد بنفس الإقليم حركة "أبو سياف")

(٧)حركات جنوب السودان:

وهي حركات عديدة كان أشهرها الجيش الشعبي لتحرير السودان وقد نجحت الحركة بالفعل في الانفصال بجنوب السودان وإقامة دولة جنوب السودان المستقلة.

(٨)حركة السيخ في الهند:

وهي تستهدف انفصال طائفة السيخ عن الهند وإقامة دولة خالستان بإقليم البنجاب ذي الأغلبية السيخية.

(٩)حركة مسلمي الإيجور في الصين:

وهي تستهدف انفصال إقليم شينج يانج أو سنكيانج (يعرفه المسلمون بتركستان الشرقية) ذي الأغلبية المسلمة عن الصين.

(١٠)حركة السكان الأصليين في إقليم تشيباس المكسيكي:

وهي تسعى إلى انفصال إقليم تشيباس عن المكسيك وإقامة دولة مستقلة تمثل السكان الأصليين.

(١١)حركة تيمور الشرقية في إندونسيا:

والتي نجحت بالفعل في تحقيق الاستقلال للإقليم ذي الأغلبية المسيحية عن إندونيسيا عام ١٩٩٩.

(١٢)الحركات الفرنسية في إقليم كيبيك الكندي:

وأشهرها حزب كيبيك وجبهة تحرير كيبيك وهي تستهدف انفصال إقليم كيبيك ذي الأغلبية الفرنسية (لغة وسلالة) عن كندا التي يعتبرونها تجسد الهوية الأنجلوسكسونية.

(١٣)حركة استقلال كورسيكا عن فرنسا:

حيث انتزعت فرنسا الجزيرة الكورسيكية من جمهورية جنوه الإيطالية في عام ١٧٧٠ ولسكان الجزيرة لغة خاصة هي الكورسيكية وهي أقرب إلى الإيطالية من الفرنسية، وتسعى الحركة إلى الانفصال عن فرنسا وإقامة دولة مستقلة.

(١٤)الحركات الكردية داخل كل من العراق وتركيا وإيران:

حيث يتوزع إقليم كردستان (أرض الأكراد) على عدة دول أبرزها العراق وتركيا وإيران ويسعى الأكراد عموماً إلى الانفصال عن كافة هذه الدول وإقامة دولة كردستان المستقلة.

وأما السمة الثالثة من سمات ظاهرة الحركات العرقية فتتمثل في غلبة طابع العنف على وسائل الحركات العرقية، ففي سبيل بلوغ غاياتها لا تدخر هذه الحركات أيا من وسائل العنف سواء تمثلت هذه الوسائل في الحرب النظامية أو حرب العصابات أو التطهير العرقي أو عمليات التخريب والاغتيال أو الاختطاف أو المظاهرات ذات الطابع العنفي وغيرها. وارتباطاً بنهج العنف نجد أن الكثير من الحركات العرقية تضم ضمن بنيانها

التنظيمي إلى جانب التنظيم السياسي جناحاً عسكرياً يناط به تنفيذ الأعمال ذات الطابع العنيف (يعتبر الجيش الجمهوري الأيرلندي الجناح العسكري لمنظمة الشين فين).

ولعل من أظهر الأمثلة على عنف الحركات العرقية مايلي:

(١) ما أسفرت عنه الصراعات العرقية في السودان من مصرع ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة خلال الفترة (١٩٨٣: ٢٠٠٥).

(٢) ما أسفر عنه الصراع العرقي بين جماعتي الهوتو والتوتسي في رواندا من سقوط قرابة المليون قتيل خلال عام ١٩٩٤ وحده وهو الحدث الذي عرف بمذبحة القرن.

(٣) أسفرت الحرب الأهلية اللبنانية ذات الطابع الطائفي خلال الفترة ١٩٧٥ : ١٩٩٠ عن مصرع زهاء ١٠٠ ألف لبناني من بين عدد السكان البالغ في الحقبة حوالي ٣ ملايين نسمة. (انتهى الصراع بتفعيل اتفاقية الطائف الموقعة عام ١٩٨٩ والتي أقرت الدستور اللبناني الحالي المكرس لفكرة المحاصصة أو تقاسم السلطة بين الطوائف اللبنانية الرئيسية ولاسيما المارون والسنة والشيعة والدروز).

(٤) أعمال القتل واغتصاب النساء والتطهير العرقي واسعة النطاق التي صاحبت الصراع العرقي في البوسنة (١٩٩٢ :١٩٩٦) ومن أشهر أعمال العنف مذبحة سربرنتشا حيث قامت ميلشيات صرب البوسنة بقتل ثمانية آلاف مسلم ودفنهم في مقبرة جماعية. (انتهى هذا الصراع بتفعيل اتفاقية دايتون الموقعة في نهاية عام ١٩٩٥ برعاية أمريكية وأممية، وهي الاتفاقية التي أسست نظاماً فيدرالياً في البوسنة لتقاسم السلطة والثروة)

(٥) اغتيال رئيسة وزراء الهند السابقة أنديرا غاندي في عام ١٩٨٤ على يد أحد الانفصاليين السيخ في أعقاب دخول قوات الأمن الهندية للمعبد الذهبي للسيخ في إمريستار، كذلك اغتيال ابنها السياسي البارز وزعيم حزب المؤتمر ورئيس الوزراء (في بعض الفترات) على يد أحد أعضاء منظمة نمور التاميل السريلانكية عام ١٩٩١ انتقاماً من الرجل لإرساله قوات حفظ سلام إلى سريلانكا عام ١٩٨٧.

(٦) قيام منظمة نمور التاميل باغتيال الرئيس السريلانكي بريما داسا راناسينج عام ١٩٩٣ ومحاولة اغتيال الرئيسة كوماراتونجا في

عام١٩٩٩، علاوة على عمليات اختطاف الطائرات المدنية العديدة التي نفذتها المنظمة.

(٧) عمليات العنف العديدة التي قام بها الجيش الجمهوري الأيرلندي وأخطرها الهجوم بالصورايخ على مقر الحكومة البريطانية (١٠ داوننج ستريت) أثناء اجتماع رئيس الوزراء الأسبق جون ميجور بحكومته لمناقشة أحداث حرب الخليج في فبراير عام ١٩٩١ وقد نجا المجتمعون من الاغتيال نتيجة لعقد اجتماعهم في مكتب فرعي)

(٨) عمليات التفجير العديدة التي نفذتها منظمة إيتا الباسكية داخل المدن الإسبانية وخصوصاً العاصمة مدريد ولعل من أخطر هذه العمليات محاولة تفجير متحف الباسك في سبتمبر عام ٢٠٠٠ أثناء زيارة الملك خوان كارلوس ورئيس الوزراء أثنار بصحبة ضيفهم آنذاك المستشار الألماني جيرهارد شرودر، وقد تم اكتشاف العملية قبل تنفيذها)

(ترتفع أسهم خيار العنف في الصراعات العرقية نظراً لتعاظم أهمية أهداف طرفي الصراع (معادلة صفرية)، حيث تكون المسألة بالنسبة إلى الدولة مسألة أمن قومي لا يجوز معها التنازل عن جزء من كيانها، وفي المقابل تكون القضية بالنسبة إلى الحركة العرقية

مسألة هوية وأيضاً لا يجوز التنازل بصددها أو المساومة عليها). لذلك نجد أن الحركات العرقية تلجأ إلى العنف حتى في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح كل سبل التعبير السياسي السلمي ومثال ذلك لجوء الانفصاليين الإيرلنديين إلى العنف في بريطانيا التي هي كبرى الديمقراطيات بالعالم المعاصر.

في حين تتمثل السمة الرابعة من سمات ظاهرة الحركات العرقية في كونها تمثل تهديداً بالغاً للاستقرار السياسي في المجتمعات التي توجد بها، ويتأسس ذلك بطبيعة الحال على كونها، كما أشرنا سلفاً، حركات انفصالية الأهداف عنفية الوسائل بصفة أساسية. ولعل ما يؤكد ذلك ما أحدثته هذه الحركات من آثار شديدة السلبية داخل مجتمعاتها:

(١)تمزقت أوصال الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا

(أ)زوال الاتحاد السوفييتي (تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية): حيث أدت أفكار البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة – الشفافية) التي اتبعها جورباتشوف منذ وصوله إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥ إلى

شيوع مناخ ليبرالي حر داخل الاتحاد السوفييتي هيأ لظهور تنظيمات سياسية منافسة للحزب الشيوعي في مختلف الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة (ما سميت بالجبهات الشعبية) وبدأت أولى هذه الجبهات في جمهورية ليتوانيا على بحر البلطيق عام ١٩٨٩، وهي التنظيمات التي سرعان ما تحولت إلى حركات قومية انفصالية في هذه الجمهوريات، وشيئاً فشيئاً أعلن العديد من الجمهوريات السوفيتية تباعاً الانفصال عن الاتحاد السوفييتي. وأمام هذه التطورات الدراماتيكية رضخ جورباتشوف للأمر الواقع وأعلن عن تفكك الاتحاد السوفييتية وزواله من الخارطة الدولية في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١. ويرى البعض أن هذا التاريخ هو المولد الحقيقي للنسق أحادي القطب.

- وقد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى ١٥ جمهورية هي:

- الجمهوريات السلافية: روسيا الاتحادية – روسيا البيضاء (بيلاروسيا) – أوكرانيا.

- جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة (المعروفة في تاريخ المسلمين بالتركستان الغربية، علماً بأن التركستان الشرقية تمثل الآن أحد اقاليم دولة الصين وتعرف تشينج يانج): كازاخستان (قازقستان) – تركمانستان – طاجيكستان – قرجيزستان – أوزبكستان.

- جمهوريات القوقاز: جيورجيا – أرمينيا – أذربيجان (جمهورية مسلمة ذات أغلبية شيعية).

- جمهوريات البلطيق: ليتوانيا – إستونيا – لاتفيا.

- جمهورية من أصل روماني: مولدوفا (مولدافيا).

(ب)تفككت يوغسلافيا تباعاً إلى سبع دول هي: صربيا – كرواتيا – سلوفينيا – البوسنة والهرسك – مقدونيا – الجبل الأسود – وأخيراً كوسوفا.

(ج) تفككت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين: جمهورية التشيك – وسلوفاكيا.

(٢) فقد العديد من الدول أجزاء لا يستهان بها من أراضيه، مثال: إندونيسيا (انفصل عنها إقليم تيمور الشرقية ذو الأغلبية المسيحية في عام ١٩٩٩) والسودان (انفصل عنها الجنوب في عام ٢٠١١) وإثيوبيا (انفصلت عنها إريتريا في عام ١٩٩٣) والباكستان (انفصلت عنها بنجلاديش على أثر الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧٢).

(٣) عانت دول عديدة من جراء اضطرابات متلاحقة وصلت في بعض الأحوال إلى حد الحرب الأهلية، مثال كل من: لبنان (حرب أهلية خلال الفترة ١٩٧٥ :١٩٩٠) والهند (اضطرابات دائمة في بعض الأقاليم مثل ولاية آسام والاضطرابات بين الهندوس والمسلمين، وولاية البنجاب والاضطرابات بين الهندوس والسيخ)، وروسيا الاتحادية (اضطرابات وأحياناً حرب عصابات في الشيشان وأنجوتشيا وغيرها)، والصين (اضطرابات في بعض الأقاليم مثل التبت الذي يدين معظم

سكانه بالبوذية اللامية تحت زعامة الدالاي لاما والذي يعني إسمه الملك الإله)، وبوروندي (اضطرابات بين الهوتو والتوتسي)، ورواندا(اضطرابات بين الهوتو والتوتسي)، وتركيا (اضطرابات شبه دائمة في كردستان)، وسريلانكا (اضرابات وحروب عصابات وأحيانا تصل مستوى الحرب النظامية في شبه جزيرة جافنا ذي الأغلبية التاميلية)، وإسبانيا (عمليات اغتيال وتفجيرات من قبل منظمة إيتا الباسكية)، والمملكة المتحدة (عمليات عنف وتفجيرات من قبل الجيش الجمهوري الأيرلندي) وغيرها الكثير.

وأما السمة الخامسة من سمات ظاهرة الحركات العرقية فتتمثل في أنه برغم كون هذه الحركات حركات داخلية في الأساس إلا أنها كثيراً ما تستتبع آثاراً دولية، كما كثيرا ما تغذيها وتكرسها وتجذرها أطراف خارجية ترتبط بمصالح ما مع الأقليات المتمردة.إذ كثيراً ما تؤدي مشكلات الأقليات إلى صراعات دولية حال الصراع الهندي الباكستاني حول جامو وكشمير، والصراع التركي اليوناني حول قبرص، وعداء الصين للهند

من جراء مساندة الهند لحركة التبت الانفصالية بزعامة الدالاي لاما، والصراع الإثيوبي الصومالي حول أوجادين، والصراع والتوافق أحياناً التركي العراقي الإيراني بصدد مشكلات الأكراد، وهناك بصدد التغذية الخارجية للصراعات العرقية المساعي الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية والإثيوبية والأوغندية لدعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان، والمساعي المشابهة في دارفور، والتدخلات الخارجية المتعددة في لبنان، وغير ذلك. وإلى جانب ما تقدم فقد أضحت الصراعات العرقية (أو مشكلات الأقليات) في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة محلا لاهتمام المنظمات الدولية، والرأي العام العالمي بعد أن ظلت لحقب طويلة ينظر إليها باعتبارها شئوناً داخلية لا يتعين للآخرين أن يتدخلوا فيها، وعلى نحو أدى بالبعض إلى القول بأن الصراعات العرقية قد أذابت الفارق بين ما هو شأن دولي يمكن للجماعة الدولية أن تتدخل فيه وما هو شأن داخلي ظل ردحاً طويلاً يمثل خطاً أحمر أمام التدخل الدولي.

ثالثاً: نماذج للصراعات العرقية بالعالم العربي:

(١) المشكلة الكردية

(أ) تعريف بالمشكلة

يمثل الأكراد إحدى السلالات التي عاشت بمنطقة آسيا الصغرى منذ عشرات العقود، وإن كان ليس ثمة اتفاق بين الباحثين حول كنه هذه السلالة ؛ فالبعض يقول بأصولها الآرية، والبعض الآخر يصنفها ضمن الأجناس الهندو أوربية، ويرى فريق ثالث بأن الأكراد هم أحفاد الميديين الذين جاءوا إلى المنطقة في القرن السابع قبل الميلاد، وهناك رأي رابع بأنهم أحفاد قبائل كردوخ التي وفدت إلى المنطقة قبل بضعة قرون من ميلاد السيد المسيح، وثمة رأي خامس أنهم ينحدرون من قبيلة كوتي، وسادس أنهم هم شعب الإكريتي القديم، وسابع وليس أخير بأنهم هم شعب كوت، وكلها شعوب وفدت إلى المنطقة قبل ميلاد المسيح ببضعة قرون.

وعلى منوال الخلاف حول الأصل السلالي للأكراد يثور الخلاف حول مساحة إقليم كردستان (أرض الأكراد)، ويمكن القول أنها تبلغ حوالي ٥٠٠ ألف كيلو متر مربع. مقسمة حالياً بين عدة دول هي تركيا وإيران والعراق(وهي تضم المساحات الأكبر من كردستان)، ثم سوريا وأرمينيا. و وقد جاء هذا التقسيم للجسد الكردي نتيجة حدثين تاريخيين هامين

هما: معركة تشالديران عام ١٥١٤ بين تركيا العثمانية وإيران الصفوية والتي كنتيجة لها تم تقسيم كردستان بين الدولتين الكبيرتين، وهو التقسيم الذي تم إقراره رسمياً بمقتضى اتفاقية وقعتها الدولتان في عام ١٦٣٩. وأما الحدث الثاني فقد تمثل في اتفاقيات سايكس بيكو عام ١٩١٦ والتي بمقتضاها تم الاتفاق بين كل من إنجلترا وفرنسا (ثم الإمبراطورية الروسية فيما بعد) على تقسيم كردستان ضمن اتفاق شامل على اقتسام أقاليم الدولة العثمانية من قبل الدول الثلاث الكبرى المتحالفة في الحرب العالمية الأولى.

وكذلك ليس ثمة اتفاق حول عدد الأكراد وإن كانت التقديرات تشي بأنه يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مليون نسمة موزعين على ذات الدول: تركيا وإيران والعراق (وبها الكم الأكبر من الأكراد)، ثم سوريا و أرمينيا. والأكراد في غالبيتهم الساحقة من المسلمين السنة، ولكنهم كما قلنا يختلفون سلالياً عن كافة الشعوب التي تتقاسم أراضيهم، كما أنهم يتحدثون لغة أصيلة وأصلية خاصة بهم هي اللغة الكردية التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الهندو أوربية مثل الفارسية والبلوشية والطاجيكية

وغيرها. ويتحدث الأكراد لغتهم بلهجات عدة أهمها: الكورمانجي والصوراني.

أظهر الحركات العرقية الكردية على الساحة حالياً

يتمثل أظهر هذه الحركات في حزب العمال الكردستاني (بي كاكا) في كردستان تركيا والذي أسسه ويترأسه حالياً الزعيم الكردي السجين عبد الله أوجلان.

والحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مصطفى البارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني وهو الرئيس العراقي الحالي) في كردستان العراق.

الهدف الرئيسي للحركات العرقية الكردية

يمكن القول بأن الهدف النهائي لكافة الحركات العرقية الكردية يتمثل في الانفصال بالأكراد عن الدول التي تضمهم وإقامة دولة كردستان التي تجسد الهوية الكردية.

المشكلة الكردية وتهديد السلام في المنطقة العربية

لا يمكن أن نعالج المشكلة الكردية في العراق بمعزل عن دول الجوار العربية (ممثلة في سوريا) وغير العربية (ممثلة في تركيا وإيران). فالمشكلة كان لها دوماً أثرها على العلاقات الدولية بين هذه الدول قاطبة كما كانت تمثل تهديداً للسلام في تلك المنطقة برمتها، سواء على الصعيد الداخلي للدول المعنية بها، أو حتى على صعيد العلاقات فيما بين هذه الدول. لذلك يتعين حين نتعرض بالتحليل للمشكلة الكردية أن نعالجها بصورة كلية.

على الصعيد الداخلي في تركيا:

قام الأكراد بما يربو على ١٥ ثورة وانتفاضة مسلحة خلال الفترة (١٧٨٨: ١٩٣٩) كانت آخرها ثورة درسيم (١٩٣٦: ١٩٣٨) بزعامة سيد رضا الذي كان قد نجح في تجنيد حوالي ثلاثين الف مسلح كردي تحت قيادته راحوا يصبون جام غضبهم على القوات والمنشآت التركية، غير أن هذه الثورة تلقت ضربتين قاصمتين في عام ١٩٣٧ تمثلتا في القبض على سيد رضا وإعدامه من قبل القوات التركية، وتوقيع اتفاقية سعد آباد بين كل من تركيا والعراق وإيران، والتي استهدفت التصدي

المشترك للخطر الكردي. ومن ثم تم إخماد ثورة درسيم تماماً في عام ١٩٣٨ وتعرض الأكراد بعدها لإجراءات انتقامية عنيفة، حيث قتل وشرد الآلاف منهم ودمر العديد من قراهم، ومحيت كلمات كرد وكردستان من القواميس التركية، وظلت الحكومة التركية على نهجها في الإشارة إليهم بأتراك الجبال. يشار إلى أن البعض يقدر عدد القتلى في ثورات الأكراد خلال العشرينيات والثلاثينيات بمئات الآلاف. يشار كذلك إلى أن معاهدة سيفر ١٩٢١ كانت قد أعطت الأكراد حق تقرير المصير على أراضيهم، لكن هذا الأمر لم ينفذ ككل الاتفاقية التي مزقها أتاتورك وأبدلها بمعاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي لم تشر إلى القضية الكردية لا من قريب ولا من بعيد، الأمر الذي أصاب الأكراد بالإحباط ومن ثم التمرد المسلح في مواجهة حكم أتاتورك الذي لم يأل جهداً في سحق الأكراد ونفيهم من موطنهم وتوطين مئات الآلاف منهم في الأناضول. (يشار إلى أن رئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان اعتذر في نوفمبر ٢٠١١ عن مذبحة درسيم واصفاً إياها بأنها واحدة من أكثر الأحداث مأساوية في تاريخ تركيا).

حزب العمال الكردستاني

يمثل حركة انفصالية ظهرت إلى حيز الوجود في نهاية السبعينيات من القرن الماضي على يد عبد الله أوجلان، الذي نجح بمساعدة سوريا في إنشاء ميلشيات مسلحة نفذت مئات العمليات العنيفة في مواجهة المنشآت العسكرية والمدنية الحكومية في تركيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وفيما يلي بيان ببعض هذه العمليات والأعوام التي نفذت خلالها:

السنة	عدد العمليات المسلحة التي تم تنفيذها
١٩٩٠	٨٠١
١٩٩١	١٦٥
١٩٩٢	٣٥٨٣
١٩٩٣	٢١٦١
١٩٩٤	١٨٨١

يشار إلى قيام الحزب بمهاجمة المنشآت التركية في الخارج وعلى سبيل المثال طالت هجماته المسلحة عام ١٩٩٣السفارات والقنصليات والمصارف التركية في أكثر من ثلاثين مدينة داخل كل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا والدانمارك والسويد.

- تلقى الحزب ضربة قاصمة باعتقال وسجن زعيمه عبد الله أوجلان على إثر عملية استخباراتية تركية غربية في عام ١٩٩٩.

– أعلن أوجلان مؤخراً (أبريل ٢٠١٣) من محبسه عن مبادرة لوقف العنف على إثر مفاوضات طويلة مع الحكومة التركية لم يعرف حتى الآن محتوى الاتفاق الذي أنجزته. ومع ذلك لايزال فصيل من البي كاكا يحمل السلاح ويقوم بأعمال العنف في مواجهة المنشآت الحيوية التركية.

على الصعيد الداخلي في العراق:

قام الأكراد بالعديد من الثورات والانتفاضات المسلحة في مواجهة الحكومات العراقية المتعاقبة، وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الانتفاضات:

انتفاضة الملا مصطفى البارزاني الثانية (١٩٦١ :١٩٧٥)

وصل عدد البشمركة المقاتلين تحت راية البارزاني خلال بعض سنوات هذه انتفاضة إلى نحو ٧٥ ألف مقاتل. وكان من أشد أحداث هذه الانتفاضة عنفاً و دموية ما حدث عام ١٩٦٣ حين قامت القوات الجوية العراقية بقصف المناطق الكردية على نحو أدى إلى تدمير ١٦٧ قرية كردية ومصرع ما يقرب من ٨٠٠ كردي. كذلك يقدر البعض

خسائر الطرفين خلال الفترة (مارس ١٩٧٤: مارس ١٩٧٥) بنحو ٦٠ ألف قتيل وجريح من العسكريين الحكوميين والأكراد.

يشار كذلك إلى أن إيران دعمت هذه الانتفاضة بقوة مستخدمة الورقة الكردية للضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات في منطقة شط العرب المتنازع عليها بين الطرفين. وقد اضطر مصطفى البارزاني إلى وقف القتال بعد تخلي إيران عن دعمه على إثر توقيعها اتفاقية الجزائر التي بمقتضاها تمت تصفية مشكلة شط العرب مع الحكومة العراقية.

- على إثر هذه الانتكاسة فر نحو ٣٥ ألفاً من البشمركة و١٥٠ ألفاً من الشيوخ والنساء والأطفال الأكراد إلى إيران هرباً من بطش الحكومة العراقية التي قامت خلال السنوات اللاحقة بتهجير عشرات الآلاف من الأكراد من كردستان، وإخلاء ما يربو عل ١٢٠٠ قرية كردية من سكانها في محافظات أربيل والسليمانية والموصل وديالي.

الانتفاضة الكردية في الثمانينيات (في سياق الحرب العراقية الإيرانية)

وهي الانتفاضة المدعومة من الجيش الإيراني الذي كان يخوض غمار الحرب وقتذاك في مواجهة الجيش العراقي، وقد نجح البشمركة بمساعدة الجيش الإيراني عام ١٩٨٨ في السيطرة على حوالي ١٤٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي الكردستانية، الأمر الذي قابله الجيش العراقي بكل عنف وقسوة مستخدماً أشد الأسلحة فتكاً بما في ذلك الأسلحة الكيماوية التي استخدمها في إحراق مدينة حلبجة الكردية، وهي المحرقة الشهيرة التي أسفرت عن مصرع زهاء ٥٠٠٠ كردي، وفرار عشرات الآلاف إلى إيران وتركيا كلاجئين.

الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١ (بمواكبة الهجوم الأمريكي الغربي على العراق)

حيث نجح الأكراد في السيطرة على العديد من مناطق كردستان الجنوبية بما في ذلك كركوك الغنية بالنفط و التي يرفض العراقيون اعتبارها مدينة كردية، غير أن جحافل جيش صدام سرعان ما اجتاحت كردستان وسيطرت على كركوك والسليمانية قبل أن يصدر مجلس الأمن قراره في ٥ أبريل ١٩٩١ بوقف إطلاق النار، فاضطر صدام إلى الإذعان واتخذ

بعده قراراً بعزل كردستان إدارياً وفرض الحصار الاقتصادي عليها، وهو الوضع الذي ظل قائماً حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

كانت هذه الفترة قد شهدت خلافات عنيفة وصلت أحياناً إلى حد الاقتتال المسلح بين الحزبين الكرديين الكبيرين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني).

الدعم الكردي للولايات المتحدة في غزو العراق ٢٠٠٣

كانت الولايات المتحدة قد نجحت مع بداية الألفية في تحقيق المصالحة بين طرفي الصراع في كردستان، وبالتالي توحيد الصف الكردي على نحو هيأ للأكراد تقديم خدمات عظيمة الأثر للجيش الأمريكي الذي غزا العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وهو الغزو الذي انتهى باحتلال العراق، ومن ثم إجراء انتخابات شاملة عام ٢٠٠٥ حصل في ظلها الأكراد على ربع مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان العراقي)، كما تم وبمباركة وضغط أمريكيين تنصيب جلال الطالباني رئيساً للبلاد، في حين أصبح مسعود البارازاني رئيساً لحكومة كردستان التي حصلت على الحكم الذاتي الموسع بمقتضى الدستور الجديد الذي تم إقراره في أكتوبر من ذات العام (٢٠٠٥).

الوضع الآن أن حكومة كردستان تتعامل أحياناً كدولة مستقلة، من ذلك إنزال العلم العراقي من فوق بعض المنشآت العامة بالإقليم، بل و عقد بعض الاتفاقيات لتصدير النفط مع بعض الحكومات الأوربية دون الرجوع للحكومة في بغداد. وتظل قضية كركوك وإصرار حكومة الإقليم على اعتبارها جزءاً من كردستان عاملاً آخر يضيف إلى احتمالات عودة الصراع المسلح من جديد بين الأكراد والحكومة العراقية.

المشكلة الكردية كمهدد للسلام على الصعيد الإقليمي

نشير هنا إلى النقاط التالية:

- استخدام الورقة الكردية من جانب إيران في تهديد الأمن القومي العراقي أكثر من مرة (قبل توقيع اتفاقية الجزائر عام١٩٧٥ – أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات).
- جرى السوريون (من خلال دعم أوجلان وحزبه منذ تأسيسه في نهاية السبعينيات) على استخدام ورقة المشكلة الكردية كأداة للضغط على تركيا عسى أن يقدم الأتراك لهم بعض التنازلات فيما يتصل بخلافات الدولتين حول اقتسام مياه نهر الفرات، وهي الخلافات التي نجمت عن شروع تركيا في بناء العديد من السدود على ذلك النهر

في إطار المشروع الضخم المعروف بمشروع منطقة جنوب الأناضول(جواب) والذي خصصت له ميزانية ضخمة بلغت ٣٠ مليار دولار، ولم يكترث الأتراك بما جره المشروع على سوريا من مشكلات جمة ؛ وأكدوا دوماً سيادتهم على المياه وحقهم المطلق فيها. وعلى سبيل المثال صرح سليمان ديميريل رئيس الوزراء الأسبق قائلا في هذا الصدد: " لا يمكن لأي من سوريا أو العراق أن تدعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقره أن تدعي حقا في نفطهما. إنها مسألة سيادة، نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء. منابع الماء تركية، ومنابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتهما النفطية؛ وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية".

وعلى صعيد ثالث كانت هناك – كما أسلفنا الإشارة – القضية الأخرى التي طالما كرست التوتر في أجواء العلاقات بين الدولتين؛ والمتعلقة بلواء الإسكندرونة الواقع حالياً ضمن الأراضي التركية ويطلق عليه الأتراك إقليم هاتاي، في حين يعتبره السوريون تاريخياً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية وحقا أصيلا لبلادهم. وارتباطا بكل ما تقدم فقد شهدت الأعوام (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨) بصفة

خاصة تدهوراً حاداَ في العلاقات التركية السورية، ولم يتردد الساسة الأتراك في تهديد سوريا بالحرب في أكثر من مناسبة، فعلى سبيل المثال راح رئيس الوزراء مسعود يلماظ في خطاب له ألقاه في الإسكندرونة (هاتاي) في أبريل ١٩٩٧ ؛ يتوعد السوريين قائلا: "إن بعض جيراننا يوفرون المأوى لأولئك الذين يسعون لتدمير وحدة بلادنا... فإما أن يضع ذلك الجار حداً لهذا الوضع؛ وإما أنه سيعاقب بكل تأكيد إن عاجلاً أو آجلاً على تلك العداوة... نحن الأتراك شعب صبور ولكن عندما ينفد صبرنا سيكون رد فعلنا عنيفاً". وفي ذات الشهر ألقى الأتراك بمزيد من ضغوطهم على السوريين متهمين إياهم بتدبير عمليات تخريبية في هاتاي وبحشد الجيوش على طول الحدود مع تركيا، وواكب ذلك الإعلان بأن تركيا ستشارك في تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الإسرائيلية والأمريكية في شرقي البحر المتوسط خلال شهر نوفمبر ١٩٩٧ وبلغ التدهور ذروته في عام ١٩٩٨ حين وقفت الدولتان على شفا الصراع المسلح الدامي ؛إذ هدد الأتراك باجتياح سوريا إن لم يقم السوريون بتسليم أوجلان، وتحت وطأة الضغوط التركية الهائلة اضطرت سوريا إلى إخراج الزعيم الكردي من أراضيها، حيث تمكنت المخابرات التركية – في

وقت لاحق و بمساعدات استخباراتية أمريكية إسرائيلية – من القبض عليه في فبراير ١٩٩٩ بكينيا التي كانت محطته الأخيرة في رحلة تنقل خلالها بين العديد من الدول على إثر مغادرته سوريا.

– كما سبق أن أشرنا استخدم الأمريكيون ذات الورقة الكردية في إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣.

(٢) الصراعات العرقية في السودان

بلغت مساحة الدولة السودانية الموحدة حوالي ٢٥٠٥٨١٣ كيلو متر مربع، وبلغ عدد سكانها حسب تعداد ١٩٨٣ أكثر من ٢١,٥ مليون نسمة. وقد انطوى التجمع البشري السوداني على تنوع عرقي هائل ضم أكثر من ٧٥٠ جماعة عرقية (قبيلة)، كما بلغ عدد اللغات المتداولة داخل السودان حوالي ١١٤ لغة مكتوبة بخلاف اختلاف اللهجات التي يقدر البعض عددها بما يقرب من ٦٠٠ لهجة. وفي حين انحدر حوالي ٤٠ % من السودانيين من أصول عربية حامية سامية، انتمى الباقون إلى أصول أفريقية من زنجية وسودانية ونوبية وغيرها.

يشير المؤرخون أن السودان كدولة هكذا حالها لم تكن موجودة في التاريخ وأنها كيان صنعه محمد علي وأولاده من خلال غزواتهم

الأفريقية خلال الفترة (١٨٢١: ١٨٧٥) والتي استهدفت الوصول إلى منابع النيل.

مشكلة جنوب السودان

أما عن إقليم جنوب السودان فبلغت مساحته حوالي ٦٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع موزعة على ثلاث مديريات كبرى هي المديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل. وقد بلغ عدد سكان الجنوب حسب الإحصاء المشار إليه حوالي ٥,٤ مليون نسمة ينتمون إلى مئات الجماعات العرقية المنتمية سلالياً إلى أصول أفريقية ويتحدثون عشرات اللغات واللهجات. ومن أشهر قبائل الجنوب: الدينكا والشلوك والنوير والأزاندي والبونجو والأنواك. أما عن ديانات الجنوبيين فيشير آخر إحصاء في هذا الصدد أجراه مجلس الكنائس العالمي عام ١٩٨١ إلى أن ٦٥ % من الجنوبيين يعتنقون ديانات أرضية وثنية، في حين يدين حوالي ١٨ % من الجنوبيين بالإسلام، و١٧ % بالمسيحية. ويشير التاريخ إلى أن قبائل الجنوب لم تكن

أبداً على قلب رجل واحد وإنما كانت في صراعات دائمة وكثيراً ما احتكمت إلى قانون الدم.

أصل المشكلة

يتمثل في التنافر الأفرو عربي بين الجنوبيين والشماليين ؛ حيث يعتبر الجنوبيون أنفسهم أفارقة، ويعتبر الشماليون أنفسهم عرباً، وقد تعمق هذا التنافر في نفوس الجنوبيين نتيجة عاملين:

(أ) السياسة الجنوبية التي اتبعها المستعمر الإنجليزي والقائمة على عزل الجنوب جغرافياً واقتصادياً وحضارياً وثقافياً وتعليمياً عن الشمال.

(ب) قرارات لجنة السودنة (عام ١٩٥٤) خلال فترة الاستعداد لاستقلال السودان والتي اعتبرها الجنوبيون مجحفة بهم ومتحيزة للشماليين.

الحركة العرقية الجنوبية (١٩٥٥: ١٩٧٢)

(الحرب الأهلية قدر السودان)

حين استقلت الدولة السودانية في ١ يناير ١٩٥٦ كانت تحمل في بطنها جنين الحرب الأهلية، حيث ظهرت أول حركة عرقية في البلاد

قبل الاستقلال وتحديداً في أغسطس عام ١٩٥٥ ؛على إثر إشاعة عن مقتل جندي جنوبي على يد آخر شمالي ثار لها الجنود الجنوبيون وهاجموا المقار الحكومية والقوات الشمالية قبل أن يفروا إلى الأدغال مكونين جيش حرب عصابات عرف بالأنيانيا ثم سرعان ما تكَون له جناح سياسي تمثل في منظمة الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو). وهي منظمة انفصالية ظلت تناضل حتى عام ١٩٧٢ في سبيل انفصال الجنوب السوداني وإقامة دولة مستقلة تجسد الهوية الزنجية. ولم تفلح كافة السياسات التي انتهجتها الحكومات السودانية المتعاقبة في حل القضية إلى أن جاء الرئيس النميري الذي تمكن وبعد مفاوضات مضنية مع الجنوبيين من إيجاد الحل المتمثل في اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢، التي بمقتضاها حصل الجنوبيون على حكم ذاتي موسع وأنشأوا حكومتهم المحلية وانتخبوا برلمانهم وأقاموا نظاماً تعددياً في وقت كان الشمال يرزح فيه تحت حكم الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي السوداني)، فكان الجنوب أقرب ما يكون إلى دولة داخل دولة.

الخلاصة أن اتفاقية أديس أبابا نجحت في توطين السلام في البلاد لمدة تربو على عشرة أعوام تلتها، بعد صراع مسلح دام سبعة عشر

عاماً حصدت خلالها عشرات الآلاف من الأرواح، وشرد مئات الآلاف من المدنيين، ودمرت العشرات من القرى والمرافق، وعمقت أسباب الحقد والكراهية بين أبناء السودان، وعطلت مسيرتهم نحو الوحدة الوطنية والاستقلال والتنمية.

حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون جارانج(١٩٨٣: ٢٠١١)

تأسست هذه الحركة الانفصالية الجديدة على يد جون جارانج الذي كان ضابطاً سابقاً في الأنيانيا، وكان ذلك في عام ١٩٨٣ وفي ظل تململ الجنوبيين من سياسات حكومة النميري الرامية إلى إقامة ثلاث حكومات محلية في ولايات الجنوب الثلاث، على نحو اعتبره الجنوبيون إعمالاً لسياسة فرق تسد. ففي مايو من ذلك العام رفضت إحدى الفرق العسكرية الجنوبية تنفيذ قرار بنقلها للخدمة في الشمال، وفر أفرادها إلى الأحراش حيث التقاهم جارانج وكون منهم ما يعرف بالأنيانيا ٢، قبل أن يتحول مسمى التنظيم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من تأكيد جارانج على أن هدف تنظيمه ليس انفصالياً إلا أنه كان واضحاً للكافة غير ذلك حيث كان يشترط على حكومة الخرطوم شروطاً

تعجيزية لحل الأزمة، وبالتالي بدا الأمر وكأنه يجبرها على فصل الجنوب من تلقاء نفسها.

وعلى الرغم من ظهور حركات عرقية انفصالية أخرى في الجنوب ظلت حركة جارانج هي الأقوى والأمضى تأثيراً بحيث بدت وكأنها المعبر الحقيقي عن طموحات الجنوبيين.

استمر الصراع المسلح الدامي في السودان حتى عام ٢٠٠٥ حين تم التوقيع على اتفاق مجحف بحكومة الخرطوم هو اتفاق نيفاشا وهو الاتفاق الذي أجبرت حكومة البشير على توقيعه تحت وطأة ضغوط أمريكية وغربية عنيفة. وقد تم التوقيع على الاتفاق في ١٠ يناير ٢٠٠٥ بمنتجع نيفاشا بالقرب من العاصمة الكينية نيروبي وبحضور العديد من الأطراف الدولية منها الرئيسان الأوغندي والكيني، وأمين الجامعة العربية عمرو موسى، ورئيس الاتحاد الأفريقي وقتذاك الرئيس النيجيري أوباسونجو، ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول. وكان فحوى الاتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين المتصارعين في السودان، وتعيين جارانج نائباً لرئيس الجمهورية، وتمتع الجنوب بحكم ذاتي موسع لمدة ست سنوات يتم بعدها استفتاؤهم على

الاختيار بين البقاء ضمن السودان الموحد أو الانفصال وإقامة دولة مستقلة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على توقيع الاتفاق لقي جارانج مصرعه في حادث طائرة وحل محله نائبه سيلفا كير. وفي الأجل المحدد من عام ٢٠١١ أجري الاستفتاء المتفق عليه، وجاءت نتيجته بموافقة الأغلبية الكاسحة من الجنوبيين على الانفصال، وهكذا سلخ الجنوب عن السودان وظهرت إلى حيز الوجود دولة جديدة هي دولة جنوب السودان وعاصمتها جوبا، ورئيسها سيلفا كير.

الحركات العرقية والسلام في الداخل السوداني (١٩٥٥: ٢٠١١)

تشير التقديرات إلى أن الصراع الجنوبي الشمالي خلال الفترة المذكورة أسفر عن مصرع زهاء خمسة ملايين سوداني ما بين قتيل في الحرب الأهلية وهالك نتيجة للمجاعات والكوارث الإنسانية التي نجمت عن تلك الحرب. كما أسفرت الحرب الأهلية طويلة الأمد هذه عن تدمير المئات من القرى ومشروعات البنية التحتية، وعطلت كافة الجهود التنموية، وحالت دون الإفادة من الإمكانات والموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها البلاد.

الحركات العرقية السودانية والسلام الإقليمي (١٩٥٥: ٢٠١١)

تسبب الصراع العرقي طويل الأمد في العديد من الصراعات الإقليمية بين السودان وجيرانه، فكان هناك الصراع مع إثيوبيا لاسيما خلال عهدي هيلاسلاسي ومانجستو هيلاماريام حيث كانت إثيوبيا تدعم دوماً الانفصاليين السودانيين في حين كانت الخرطوم تدعم الحركة الانفصالية الإريترية (حتى استقلال إريتريا عام ١٩٩٣). كذلك كان هناك الصراع الأوغندي السوداني جراء دعم أوغندا للحركات الانفصالية السودانية وتدريب مقاتليها وإمدادها بالسلاح، في الوقت الذي كانت حكومة الخرطوم تدعم حركة جيش الرب المتمردة المسلحة المناوئة لحكومة كمبالا. والغريب أنه بعد استقلال إريتريا راح نظام أسياسي أفورقي يدعم الانفصاليين الجنوبيين السودانيين فردت حكومة الخرطوم بتقديم الدعم لجبهة التحرير الإسلامي الإريترية المناوئة لنظام أفورقي. كذلك فإن تلك المشكلة فتحت المجال أما القوى المعادية للنظام السوداني ذي الخلفية الإسلامية للعبث بالأمن القومي من خلال التدخل

الاستخباراتي واللوجستي في جنوب السودان، وكان من أبرز القوى الفاعلة في هذا الخصوص كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

حتى بعد استقلال الجنوب لم يستتب السلام في البلاد ؛ إذ سرعان ما ظهر إلى حيز الوجود صراع حدودي بين دولتي السودان يتعلق بالسيطرة على العديد من المناطق في مقدمتها منطقة أبيي شديدة الغنى بالنفط. من ناحية أخرى لا زال لحكومة الخرطوم أنصارها في الجنوب الذين تستخدمهم من آن لآخر في إثارة القلاقل لحكومة جوبا. كما أن بقايا أنصار الجيش الشعبي لايزالون يثيرون القلاقل في ولايات الشمال وخصوصاً كردفان ودارفور.

هناك خطر حقيقي على الأمن القومي لكل من السودان ومصر من جراء إصرار حكومة جوبا على انتهاج سياسات (تبدو وكأنها انتقامية) معادية للدولتين منها على سبيل المثال مسارعتها بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وإعلان عزمها التوقيع على اتفاقية عنتيبي التي دعت إليها إثيوبيا وبعض الدول النيلية الأخرى والمتعلقة بإعادة توزيع مياه النيل، وهي الاتفاقية التي تعتبرها كل من مصر

والسودان مجحفة بحقوقهما التاريخية في مياه النهر، وبالتالي فهي تمثل بنظرهما تهديداً بالغاً لأمنهما القومي.

مشكلة دارفور

تمثل مشكلة دارفور واحدة من أظهر المشكلات الدولية المعاصرة وأكثرها تعقيداً وأبرزها دلالة، ذلك بأن جذور هذه المشكلة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي هائل ألقى به في أتون الحرب الأهلية لسنوات طوال ربما تكون هي ذاتها سنوات عمر الكيان السوداني. لقد جاءت هذه المشكلة لتشكل اختباراً جديداً وقاسياً لوحدة الدولة السودانية التي لما تزل تعاني من جراء تمرد جنوبها وكأن الحرب الأهلية هي قدر السودانيين الذين ما كادوا يزيحون عن صدورهم ـ ولو مؤقتاً ـ ذلك الحجر الضخم المتمثل بالحرب في الجنوب، لكي يجابهوا بحرب أخرى لا تقل عنها ضراوة في الغرب.

إقليم دارفور: الجغرافيا و الديموجرافيا والموارد

يقع إقليم دارفور في غرب السودان ويتاخم ثلاث دول أفريقية هي ليبيا في الشمال ، وتشاد في الغرب ، وأفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي. أما بصدد مساحة الإقليم فقد تباينت الدراسات في تحديدها بشكل لافت ، حيث يقدرها البعض ـ على سبيل المثال ـ بربع مليون كيلو متر مربع، في حين

يذكر البعض الآخر أنها تعادل مساحة فرنسا (أي زهاء ٥٥٠ ألف كيلومتر مربع)، أما الموسوعة البريطانية فتقدر مساحة دارفور بمائةً وسبعين ألف ميل مربع (أي ما يعادل تقريبا ٤٤٠ ألف كيلو متر مربع)، وأخيرا وليس آخراً تشير بعض مصادر الحزب الشيوعي السوداني إلى أن مساحة الإقليم تعادل خمس مساحة السودان وبناء عليه مساحة الأراضي الدارفورية بمائتي ألف ميل مربع (أي ما يعادل ٥١٨ ألف كيلو متر مربع).

وهكذا تبدو جلية صعوبة مهمة أي باحث يريد أن يدلو بدلوه في مشكلة دارفور ، ذلك بأنه إذا كان الاختلاف بين حول حقيقة موضوعية كمساحة الإقليم ، فما بالنا بعشرات الحقائق المتداخلة والملتبسة والتي هي ذات طبيعة تقديرية ومراوغة كتلك التي تحيط بتلك المشكلة وتداعياتها.

على أية حال فإنه يمكن القول بأن مساحة إقليم دارفور . حسب أغلب المراجع . ربما تتجاوز الخمسمائة ألف كيلومتر مربع. ولقد قسم الإقليم إدارياً . منذ عام ١٩٩٤ . إلى ثلاث ولايات هي ولاية شمال دارفور (وعاصمتها الفاشر)، وولاية جنوب دارفور (وعاصمتها نيالا) ، وولاية غرب دارفور (وعاصمتها الجنينة) ، ويقوم على شأن كل من هذه الولايات الثلاث وال تعينه الحكومة السودانية.

أما على الصعيد الديموجرافي فإن عدد سكان الإقليم يبلغ . حسب إحصاء عام ١٩٩٤ الرسمي . زهاء الستة ملايين نسمة يتألفون مما يقرب

من مائة جماعة عرقية (قبيلة). ومن بين هذه القبائل ما هو ذو أصول أفريقية، ومنها ما هو ذو أصول عربية. وعلى حين تمتهن غالبية أبناء القبائل الأفريقية في دارفور مهنة الزراعة، ويمثل الرعي مهنة أبناء القبائل العربية في غالبيتهم.

وتعتبر قبيلة الفور واحدة من أكبر القبائل الدارفورية الأفريقية ، كما أنها القبيلة التي منها يستمد إقليم (دارفور) مسماه والذي يعني أرض الفور أو ديار الفور. وإلى جانب هذه القبيلة توجد العشرات من القبائل الدارفورية الأفريقية الأخرى لعل من أشهرها كلاً من البارني والمساليت، والتاما، والجبل، والأرانجا، والزغاوة، والرزيقات. أما أشهر القبائل الدارفورية ذات الأصول العربية فتأتي في مقدمتها كل من قبائل التعايشة، والحبانية، والمحاميد، والبني حلبه. وتدين بالإسلام كافة القبائل الدارفورية على اختلاف لغاتها ولهجاتها، وهي تستخدم اللغة العربية كلغة للتواصل فيما بينها.

أما على صعيد الموارد فإن دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية ، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس ، كما ينتج بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من خمس إنتاج العالم من الصمغ العربي. والأهم من ذلك أن الإقليم غني بخام اليورانيوم وهو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً. ويشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن مكتب الكونجرس بخصوص الشأن

السوداني قد أكدت اكتشاف اليورانيوم خلال السنوات القليلة الماضية في مناطق جبال النوبة وحفرات و كردفان بالإضافة إلى إقليم دارفور. و فوق كل ذلك وقبله من حيث الأهمية فقد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينيات القرن الماضي ، بحيث بات الإقليم يشكل بالفعل منطقة غنية بذلك الخام الإستراتيجي عظيم الأهمية. ولعل من أواخر الاكتشافات في هذا الصدد ذلك الذي أعلنت عنه الحكومة السودانية . حسب وكالة رويترز . في عام ٢٠٠٥ من أن شركة ABCO (التي تمتلك شركة Cliveden السويسرية ٣٧% من أسهمها) قد بدأت التنقيب عن النفط في دارفور بعد ما أظهرت الدراسات المبدئية وجود كميات هائلة من الخام بالإقليم.

ولا يفوتنا ونحن بصدد نفط دارفور أن نشير إلى أن الحكومة السودانية منحت الصين نصيب الأسد فيما يتصل بامتيازات التنقيب عن الخام بمختلف مناطق البلاد بما فيها دارفور ، وبالتالي فقد تجاهل السودانيون المعني الأول بأمر النفط في العالم المعاصر والمتمثل بطبيعة الحال في الولايات المتحدة. وتلكم هي الحقيقة التي قد تعطي تفسيراً مقنعاً لانغماس العملاقين الأمريكي والصيني في مشكلة دارفور على النحو الذي سنعرض له في صفحات تالية.

مشكلة دارفور: الأسباب والجذور والأطراف و التداعيات

تشير ملاحظة التاريخ الدارفوري إلى أن أبناء الإقليم عرباً و أفارقة عاشوا لعقود طويلة تظللهم أجواء السلام ، ويسود علاقاتهم المتبادلة التماسك

والتعاون والتسامح. غير أن هذه الأجواء راحت تأخذ في التبدل منذ ثمانينيات القرن العشرين من جراء الشعور بشح الموارد وتزايد معدلات الفقر والفاقة في صفوف الدارفوريين على إثر موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت الإقليم وتعاقبت عليه مذاك. وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مشكلة دارفور ارتبط ظهورها منذ البداية بأسباب تتعلق بالصراع على الموارد أكثر من كونها أسباباً ذات طابع عرقي سلالي. وتلكم ها الحقيقة التي تؤكدها العديد من الدراسات والتقارير التي انصبت على المشكلة فعلى سبيل المثال ورد في تقرير للأمم المتحدة صدر في يونيو ٢٠٠٧ ما مفاده (إن الجفاف يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دارفور بالأساس ، حيث دفع سكان دارفور من مزارعين ورعاة رحل إلى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة). كما جاء في التقرير الأممي الذي أعده برنامج البيئة التابع للمنظمة الدولية: (إن التنافس على موارد النفط والغاز والماء و الخشب و الأرض هو المسئول عن إذكاء واستمرار القتال ليس في دارفور وحدها بل في أقاليم أخرى من السودان). كذلك فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون في مقال له نشرته الواشنطن بوست مواكباً للتقرير الأممي: (إن التغيير المناخي يتحمل جزءاً من المسئولية عن تفجر الصراع في دارفور). إلى جانب ما تقدم فقد أكد تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن

دارفور المؤرخ في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤ على أن الجفاف والتصحر في السبعينيات الثمانينيات وندرة الموارد هي سبب الصراع بين المزارعين والرعاة.

وارتباطاً بما تقدم فإن الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور تمثلت في تصاعد التوتر بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ سنوات الثمانينيات، حيث أنشأ الفور تجمعاً عرف بالحزام الأفريقي ، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب، ومن هنا بدأ ـ كما يقول البعض ـ التفريق بين ما هو عربي وما هو أفريقي داخل دارفور. وشيئاً فشيئاً راحت مشاعر السخط والغضب إزاء حكومة الخرطوم تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة ، إذ راحوا يحملونها المسئولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم ويتهمونها بتجاهله في خططها التنموية ، بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم. لكي تتغول النعرة العرقية الأفروعربية بمرور الوقت وتظهر في أوساط الدارفوريين الأفارقة حركات عرقية عديدة راحت تسعى إلى رفع ما تراه ظلماً وغبناً طالما مورس إزاء بني جلدتها من قبل كاف الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله.

ولقد أسهم في تفاقم التمرد في الإقليم شعور الدارفوريين الأفارقة بأن حكومة الخرطوم كرست كل اهتمامها لإيجاد الحلول لمشكلة الجنوب ، وغضت الطرف عن دارفور ومشكلاته المعقدة المتنامية. لذلك فإنه لم يكن

من قبيل الصدفة ـ كما يقول البعض ـ أن تطفو مشكلة دارفور ـ بقوة ـ على سطح الأحداث مع بداية عام ٢٠٠٣ ، حيث كانت الحكومة السودانية منغمسة تماماً في المفاوضات مع جون جارانج ، وبدأت تلوح في الأفق بشائر اقتراب تسوية مشكلة الجنوب ، وبالتالي فقد كان على الدارفوريين الأفارقة تصعيد تمردهم بغية لفت الأنظار إلى مشكلاتهم المتجاهلة.

وارتباطاً بما تقدم فقد اندلعت الاضطرابات بالإقليم بدءاً من فبراير ٢٠٠٣ حيث أعلنت مجموعات من الطلاب والناشطين تمردها على الحكومة المركزية ، متهمة إياها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تنموياً. واشتعلت الأحداث حينما قتل المتمردون ٧٥ جندياً حكومياً وسرقوا كميات كبيرة من الأسلحة و الذخائر ، ودمروا أربع طائرات حربية مروحية ، واثنتين من طائرات أنطونوف Antonov المملوكة للجيش السوداني.

وبطبيعة الحال لم تكن هذه العملية وليدة اللحظة، كما أنها لم تأت من فراغ ولا هي كانت عملية استثنائية ولا عشوائية، وإنما كانت عملية منظمة مثلت الحلقة الأولى في مسلسل عنف لا يزال إقليم دارفور يعيشه بكل مأساويته مذاك. وها هي النعرة العرقية الأفروعربية تطل بوجهها القبيح في ذلك الإقليم الذي طالما مثل نموذجاً للتسامح وتجسيداً لفكرة الإخوة الإسلامية. لقد انتقلت عدوى التنافر الأفروعربي من جنوب السودان إلى غربه ، لكي تطفو على سطح الأحداث في دارفور حركات عرقية عديدة في أوساط أبناء القبائل الأفريقية والعربية على السواء. وهي

حركات لجأت كلها إلى العنف في سبيل إنجاز أهدافها وبرامجها ، إذ راح أبناء دارفور أفارقة وعرباً يمتشقون سيوفهم في مواجهة بعضهم البعض وسط اتهامات متبادلة بالمسئولية عما يجري. ويتمثل أبرز هذه الحركات الدارفورية الأفريقية في كل من جبهة تحرير السودان وحركة العدل و المساواة ، في حين تمثل الميلشيا المعروفة بالجنجويد التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية العربية. وفيما يلي نعرف بكل من هذه التنظيمات ودورها باعتبارها أطرافاً رئيسية في مأساة دارفور.

١) حركة / جيش تحرير السودان

ظهرت هذه الحركة إلى حيز الوجود على إثر اجتماع لمجموعة موسعة من أبناء قبيلتي الفور والزغاوة عقد بمنطقة (أبو جمرة) في شمال دارفور بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠١ ، حيث أقسم المجتمعون يميناً صارماً على المصحف بالعمل معاً على إحباط ما أسموه سياسات القائلين بسيادة العرب في دارفور. وتأسست الحركة فعلياً في نوفمبر ٢٠٠١ و أطلقت على نفسها في البداية جبهة تحرير دارفور، حيث تبنى مؤسسوها في بادئ الأمر هدفاً انفصالياً ، غير أنها تراجعت بمرور الوقت عن فكرة الانفصال وغيرت اسمها في ١٤ مارس ٢٠٠٣ إلى حركة تحرير السودان ، كما قد يشار إليها أيضاً بجيش تحرير السودان. وقد أصدرت الحركة آنذاك ما يعرف ببيان مارس الذي أكدت فيه على أن حكومات السودان خلال مرحلة ما بعد

الاستقلال اتبعت سياسات قوامها التهميش والتمييز العنصري والاستغلال وإثارة الفرقة ، على نحو أدى إلى اضطراب أجواء التعايش السلمي بين الجماعتين العربية و الأفريقية في الإقليم. وأضاف الموقعون على بيان مارس أن هدف هذه الحركة / الجيش هو إيجاد سودان ديمقراطي موحد على أساس جديد من المساواة وفصل الدين عن الدولة.

وتعد هذه الحركة هي الأقوى و الأمضى تأثيراً والأكثر عدداً والأقوى مراساً والأفضل تسليحاً بين سائر التنظيمات الدارفورية. ويتمثل أبرز قادتها في كل من عبد الواحد النور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور ، ومبني ميناوي أحد أبناء قبيلة الزغاوة. ويعتبر النور القائد الأبرز داخل الحركة بل وداخل سائر التنظيمات الدارفورية، وتدين له بالولاء غالبية القبائل الأفريقية لاسيما أبناء قبيلة الفور والتي هي كبرى هذه القبائل. ويتميز بموقفه المتشدد من الحكومة السودانية ، وبرفضه الدائم التصالح معها. في حين اتخذ ميناوى موقفاً مغايراً في هذا الصدد ، حيث دخل بالفعل في مفاوضات جدية مع حكومة الخرطوم استضافتها العاصمة النيجيرية أبوجا. وكان من جراء هذا التباين في المواقف أن انقسمت حركة تحرير السودان . على إثر مؤتمرها في حسكنيتة (أكتوبر . نوفمبر ٢٠٠٥) إلى جناحين هما جناح الفور بقيادة عبد الواحد النور والذي تمركز في جبل مرة،

وجناح الزغاوة في شمال وشرق وجنوب دارفور بزعامة ميني ميناوي[٢١].وارتباطاً بما تقدم رفض عبد الواحد النور التوقيع على ما يعرف باتفاق سلام دارفور في آخر لحظة وبدون مبرر واضح أو مقنع برغم أنه خاض جولاتها التفاوضية السبع المسبقة. وهو الاتفاق الذي أنجزه ميناوي مع حكومة الخرطوم ، وتم التوقيع عليه في ٥مايو ٢٠٠٦ بالعاصمة النيجيرية أبوجا من قبل زعيم جناح الزغاوة بجيش تحرير السودان ، ومجذوب الخليفة ممثلاً للحكومة السودانية. وهو أيضا الاتفاق الذي على إثر توقيعه فقد ميناوي عدداً كبير من أتباعه ولا سيما من أبناء قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها ، في حين تزايد أنصار عبد الواحد النور ، وتدعمت قوته كأبرز قيادة مناوئة للحكومة السودانية داخل دارفور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النور تأثر كثيراً بشخصية وأفكار الزعيم الجنوبي الراحل جون جارانج ، ولعل ذلك يبدو جلياً من خلال المسمى الذي اختاره النور لحركته والذي يماثل ذات مسمى حركة جارانج ، ذلك إلى جانب تبني الحركة الدارفورية لبرنامج يكاد يتطابق من حيث ما يحويه من غايات ووسائل ومقولات مع برنامج الحركة الجنوبية بزعامة جارانج. كما أشارت بعض المصادر إلى أن الحركتين ارتبطتا بعلاقات وثيقة على الصعيد الميداني ، حيث أمد جون جارانج حركة عبد الواحد النور بالأسلحة والذخائر حتى عام ٢٠٠٤ ، كما أن ثمة محاربين

دارفوريين قد قاتلوا فعلياً في صفوف جيش جارانج، الذي طالما وصفه النور بالحليف الإستراتيجي.

كذلك فقد ارتبطت الحركتان والقيادتان بعلاقات وثيقة مع النظام الإريتري بقيادة أسياسي أفورقي، وهو الرجل الذي يعد واحدا من ألد أعداء نظام الرئيس عمر البشير وأكثرهم إثارة للمشاكل في مواجهته.

وتشير بعض التقارير في هذا الصدد إلى أن الرئيس الإريتري قدم مساعدات لا بأس بها لحركة عبد الواحد النور عبر حركة جون جارانج.

و فوق كل ما تقدم فقد أقدم عبد الواحد النور على خطوة عظيمة الخطر والدلالة ، حيث ذهب في مطلع عام ٢٠٠٨ . حسب تصريحاته لوسائل الإعلام الدولية . إلى فتح مكتب لحركته في إسرائيل ، وراح يطالب بأن يسمح لإسرائيل بافتتاح سفارة لها في الخرطوم ، كما أشاد النور . في ثنايا تصريحاته هذه . بالدولة العبرية، لأنها حسب قوله أنقذت شباباً سودانيين من الإبادة ، وذلك في إشارة إلى قيام إسرائيل بمنح اللجوء السياسي لستمائة دارفوري.

ولم يكتف عبد الواحد بما تقدم وإنما قام بزيارة إسرائيل في أوائل فبراير ٢٠٠٩،وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني في ١٦ فبراير ٢٠٠٩ أن الرجل زار البلاد بناء على مبادرة شخصية منه، حيث حضر مع مجموعة من اليهود الأوربيين

معظمهم فرنسيون مهتمون بقضية دارفور ، وشارك بالحضور في مؤتمر هرتزليا، كما التقى أثناء زيارته لإسرائيل بعاموس جلعاد رئيس مكتب الأمن السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية. ونقلت الصحيفة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية القول بأنه " لمصلحة الأمن القومي فقد عقدت عدة اجتماعات ، وليس من عاداتنا التعقيب على مثل هذه الاجتماعات". يذكر كذلك أن عبد الواحد النور أكد في تصريح لقناة الجزيرة الإخبارية ـ في أعقاب تلك الزيارة ـ أنه قام بالفعل بزيارة إسرائيل ، وأنه عازم على زيارتها مرات ومرات نظراً لوجود ثمانية آلاف لاجئ سوداني هناك ، واعتبر النور بأنه لا وجود لعداوة بين حركته وإسرائيل ، وأكد أنه سيقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها ، وسيفتح لها سفارة في الخرطوم وعديداً من القنصليات في مدن سودانية أخرى ، حيث إن برنامجه ـ حسب قوله ـ هو التطبيع الكامل مع إسرائيل لاسيما على الصعيد السياسي في حال وصوله إلى سدة الحكم في الخرطوم ، وهو الأمر الذي اعتبره قد بات قريب المنال. وفي لقاء مماثل مع قناة البي بي سي الإخبارية العربية أذيع في ١٩ مارس ٢٠٠٩ أكد عبد الواحد النور نفس مقولاته السابقة ولم يتراجع عن أي منها مبرزاً عزمه على التخلص مما أسماه النظام الإسلامي المتطرف في الخرطوم ، وإقامة سودان ليبرالي علماني ، وشدد على علاقاته الوطيدة بدولة إسرائيل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عبد الواحد النور قد فر من في عام ٢٠٠٧ إلى العاصمة الفرنسية باريس حيث يقيم بها منذ ذلك التاريخ ، وقد أشارت بعض التقارير الحكومية الفرنسية استغلت الأمر واتخذت من النور تكئة لنفوذ فرنسي في دارفور مواز للنفوذ الأمريكي والبريطاني بالإقليم.

وتأسيساً على كل ما تقدم يبقى من المشروع والمبرر لأي باحث جاد أن يتساءل: ألا يعد عبد الواحد النور أداة تستخدمها قوى خارجية معادية _تأتي إسرائيل في مقدمتها_ لتنفيذ مخططاتها في السودان وتصفية حساباتها مع النظام السوداني ؟

أوقن بأن الإجابة على هذا التساؤل الكبير تبدو جلية في ثنايا السرد السابق.

٢) حركة العدل والمساواة:

تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠١ على يد وزير دولة سابق يدين بالولاء لحسن الترابي يدعى خليل إبراهيم. حيث أصدرت في ذلك العام ما يعرف بالكتاب الأسود والذي تركز حول إثبات التهميش الكلي لدارفور ومناطق أخرى من السودان ،من حيث جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل ومن حيث النفوذ السياسي الممنوح لأبناء تلك المناطق من قبل حكومة الخرطوم. كما أكد الكتاب على

وجود حال عدم توازن فيما يتصل بتوزيع السلطة والثروة في السودان عموماً. وقد بدأت حركة العدل والمساواة عملياتها الميدانية فعلياً في أوائل عام ٢٠٠٣ ، وهى حركة أصغر حجماً وأقل بروزاً من حركة تحرير السودان ، وإن كانت تليها في المرتبة بين سائر التنظيمات الدارفورية المناوئة لحكومة الخرطوم ، ويتمثل أبرز أعمال العنف التي قامت بها في الحركة في هجومها على مدينة أم درمان معلنة سعيها لدخول الخرطوم خلال شهر مايو ٢٠٠٨ وهو الهجوم الذي لم يحقق أهدافاً تذكر في الواقع ، وإن كان لفت الأنظار بشدة إلى الحركة من الناحية الدعائية. وهى العملية التي على إثرها اتهم الرئيس البشير الحركة بتلقي أموالاً من إسرائيل.

وترتكز الحركة إلى قاعدة عريضة تتمثل في قبيلة كوجي المتفرعة من الزغاوة ، وبالرغم من كونها أضعف عسكرياً من حركة تحرير السودان إلا أنها أبدت نضجاً سياسياً أكبر، كما أقامت هيكلاً تنظيمياً متميزاً. وتتبنى الحركة نهجاً إسلامياً متأثرة في ذلك بفكر السياسي والمفكر السوداني الإسلامي المعارض حسن الترابي. ونظراً لتوجهها هذا فقد رفض عبد الواحد النور فكرة اندماج الحركة مع حركة / جيش تحرير السودان التي يرأسها ، وعلى الرغم من أن الحركتين قاتلتا معاً في معركة الفاشر خلال المراحل الأولى من الصراع إلا أنهما تقاتلتا في أكثر من موقف آخر، وأصبح موقف عبد الواحد

النور المعادي لحركة العدل والمساواة بائناً للعيان ، حيث صرح في أكثر من وسيلة إعلامية أنه يعتبرها الذراع العسكري لحزب المؤتمر الشعبي وزعيمه حسن الترابي، حيث تتبنى نهجه الإسلامي الذي أضر بالسودان أشد الضرر ، مؤكداً استمرار حركة / جيش تحرير السودان في العمل منفردة وبالتعاون مع نظيراتها من التنظيمات العلمانية من أجل خلع ما أسماه حكومة البشير الإسلامية المتطرفة ، وإقامة سودان علماني ليبرالي يحقق الحياة الكريمة لكافة السودانيين على حد قوله.

يشار كذلك إلى أن حركة العدل والمساواة رفضت التوقيع على اتفاقية أبوجا لعام ٢٠٠٦ ، غير أنها شاركت في الجولات التفاوضية التي استضافتها مدينة سرت الليبية عام ٢٠٠٧ بشأن دارفور ، كما شاركت الحركة في مفاوضات أروشا بتنزانيا في ذات العام ، وهي المفاوضات التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة وحضرها إثنا عشر فصيلاً دارفورياً مناوئاً لحكومة الخرطوم ، واستهدفت إيجاد أرضية مشتركة للتفاوض مع الحكومة السودانية في إطار التوصل إلى حل شامل للمشكلة ، وهي كذلك الجولات التفاوضية التي رفض عبد الواحد النور بإصرار المشاركة فيها.

يشار كذلك إلى أن حركة العدل والمساواة كانت كبرى الحركات الدارفورية المشاركة في التفاوض مع حكومة الخرطوم خلال جولة

المفاوضات التي تمت بوساطة قطرية واستضافتها العاصمة الدوحة في فبراير ٢٠٠٩ ، والي أسفرت عن توقيع اتفاقية حسن النوايا بين الطرفين السودانيين في السابع عشر من الشهر ذاته. ويشار هنا إلى الولايات المتحدة قد قللت من شأن اتفاق الدوحة واعتبرته ـ على لسان مندوبتها في الأمم المتحدة سوزان رايس ـ خطوة متواضعة في اتجاه السلام مع تأكيد الموقف الأمريكي المتشدد من الرئيس البشير ، وإصرارها على ضرورة تعامل مجلس الأمن معه بنوع من الشدة ، وعدم التراخي بشأن تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله [٣٢]، والذي توقعت رايس صدوره قبل أن يصدر فعلياً في الرابع من مارس ٢٠٠٩ على نحو ما سنعرض له بتفصيل لاحق. يشار كذلك إلى أن عبد الواحد النور المعروف بموالاته لإسرائيل وبالتالي الولايات المتحدة رفض منذ البداية المشاركة في مفاوضات الدوحة ، ووصفها في حديث له مع قناة البي بي سي العربية في ١٩ مارس بأنها مسرحية إسلامية إسلامية.

على أية حال فإنه على الرغم من أن حركة العدل والمساواة وقعت اتفاق حسن النوايا مع حكومة البشير إلا أن رئيسها خليل إبراهيم سرعان ما أقدم على تصرف من شأنه أن يبعثر أوراق ذلك الاتفاق ، ويجعل تنفيذه أمراً بعيد المنال حاله في ذلك حال اتفاق أبوجا وغيره مما سميت باتفاقات سلام دارفور. ويتمثل ذلك التصرف في ترحيب

خليل إبراهيم بقرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي باعتقال الرئيس البشير . كما أسلفنا القول . في ٤ مارس ٢٠٠٩، ولم يكتف إبراهيم بذلك وإنما أكد أن حركته ستكون إحدى آليات المحكمة لتنفيذ قرار الاعتقال إن لم تكن هناك آليات لتنفيذه.

٣)حركة الجنجويد (حركة المجاهدين)

تعني لفظة جنجويد . حسب تعبير أبناء دارفور . جان على جواد، وهي تستخدم داخل الإقليم في الإشارة إلى قطاع الطرق واللصوص المسلحين الذين يهاجمون الأهالي والممتلكات من فوق ظهر حصان أو بعير، فيقضون مضجع الآمنين، ويدمرون ممتلكاتهم، ويسلبون أموالهم. ومع بداية الصراع المسلح في دارفور خلال السنوات الأخيرة ارتبطت هذه اللفظة بميلشيا ظهرت في أوساط القبائل الدارفورية العربية أطلقت على نفسها مسمى حركة المجاهدين. وهي الحركة التي رفعت راية أبناء تلك القبائل وحملت سيفهم في مواجهة الحركات المسلحة لأبناء القبائل الأفريقية السابق الإشارة إلي بعضها. وبطبيعة الحال يرفض أبناء القبائل العربية في دارفور نعت حركتهم بالجنجويد بكل ما تشير إليه هذه اللفظة من صفات خسيسة يرون أنفسهم أبعد ما يكونون عنها ، لاسيما وأنهم يعتبرون أنفسهم حركة جهادية في مواجهة القوى الخارجية المتربصة بوطنهم و أذنابها في الداخل.غير أن مسمى الجنجويد ظل هو المسمى الأكثر

شيوعاً لتلك المليشيا على كافة الأصعدة الدبلوماسية والإعلامية ، حيث تصر الولايات المتحدة وحليفاتها على استخدامه نظراً لما ينطوي عليه من تحقير لتلك الميليشيا ، والحط من شأنها ، بما يجعلها محطاً للسخط والازدراء من قبل جماعة الدول والرأي العام العالمي.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك وإنما راحت تكيل الاتهامات للحكومة السودانية بدعوى أنها من يقف وراء تأسيس تلك الحركة / الميلشيا، كما وأنها الداعم الأساسي لها بكل صنوف الدعم بما في ذلك إمدادها بالسلاح، وإقحام الجيش السوداني كمعضد لها في صراع دارفور الدامي، كما يصر الأمريكيون على تحميل تلك الحركة ومن ورائها الحكومة السودانية المسئولية الرئيسية عما أصاب إقليم دارفور وأبناءه من إزهاق للأرواح وتدمير للممتلكات، ليس هذا فحسب بل ويؤكدون ارتكابها لجرائم عديدة ضد الإنسانية من شاكلة اغتصاب النساء وقتل المدنيين بل وتبني سياسة منهجية قوامها ممارسة أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية في مواجهة أبناء القبائل الدارفورية الأفريقية. وذلك كله على النحو الذي سنعرض له بتفصيل لاحق.

٤) تنظيمات دارفورية أخرى:

تشير ملاحظة الواقع الدارفورى إلى تفشي ظاهرة الانقسام بل والتناحر في صفوف الحركات المتصارعة داخله ، على نحو يجعله واقعاً بالغ التعقيد يختلط فيه الحابل بالنابل، بحيث يستعصي على أي باحث الوقوف على حقيقته كاملة، أو حتى التوصل إلى حصر دقيق لتلك الحركات وتوجهاتها الحقيقية لاسيما في ظل الولاءات دائمة التغير في صفوفها. و بالرغم من أن ظاهرة الانقسام وتعدد وتبدل الولاءات هذه تبدوا جلية في صفوف الحركات الدارفورية المنتمية للقبائل الأفريقية، إلا أنه حتى التنظيمات العربية لم تستثن من هذه الظاهرة ،وإن كانت معاناتها في هذا الصدد أقل من معاناة نظيراتها الدارفورية الأفريقية التي لم تكن أبداً على قلب رجل واحد. ولقد عبر عن هذه الظاهرة ألفا كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء محادثات سرت في ٢٧ أكتوبر بقوله (يرفض مسلحو دارفور المناهضون للحكومة أن يطلق عليهم متمردون ، فهم يرون أنهم يمثلون حركات مقاومة ، ومع ذلك فهم دائمو الانقسام ، في البداية كانت لدينا ثلاث حركات الآن لدينا عشرون ولو تأخرنا عن صنع السلام لربما وصل العدد إلى أربعين أو ستين). ويلاحظ أن قادة بعض الفصائل الدارفورية الأفريقية رفضوا حضور مفاوضات سرت (وكذلك مفاوضات أروشا) لأسباب لا تليق بكونهم زعماء حركات . على حد قولهم . مقاومة ، يفترض فيهم الترفع عن الصغائر

و الخلافات الشخصية والانشغال بالقضية السامية التي يؤكدون أنهم يناضلون من أجلها. فعلى سبيل المثال رفض كل من عبد الواحد النور مؤسس حركة تحرير السودان وخالد إبراهيم قائد الجناح الثوري لحركة العدالة والمساواة الحضور إلى سرت لأسباب تتعلق بدعوة بعض قادة الجماعات الدارفورية المتمردة يراها الرجلان لا تتمتع بتواجد قوي على أرض الواقع في دارفور.

وتأسساً على ما تقدم يمكن القول أن ثمة تعدداً واضحاً للحركات المسلحة المتصارعة داخل دارفور ، وهو تعدد يرتد في الأساس إلى حالة الانقسام البائن التي أصابت الحركات الثلاث الأصلية والتي عرضنا لها بتفصيل سابق.

وتؤكد التقارير أن عدد التنظيمات الدارفورية المسلحة حالياً يتجاوز الثلاثين تنظيماً ، فإلى جانب الحركات الثلاث الكبرى نذكر على سبيل المثال فصيل العقيد جبريل المنشق عن حركة العدالة والمساواة في مايو ٢٠٠٤، وهناك العديد من الفصائل التي انشقت عن جناح عبد الواحد النور في حركة / جيش تحرير السودان ، وهى الفصائل التي رفضت . في غالبيتها . نهج النور الممالئ لإسرائيل ، فهناك ما يعرف بحركة تحرير السودان (قيادة الوحدة) وأبرز زعمائه سيد شريف جار النبي المقيم بهولندا حاليا ، وهناك ما يسمى بجبهة الخلاص الوطني التي تأسست في عام ٢٠٠٧ على يد عدد من

قيادة حركة تحرير السودان الخارجين على عبد الواحد النور، وهناك كذلك الفصيل الذي يرأسه محجوب حسين ، وفصيل سليمان مرجان وغير ذلك الكثير.

أما على صعيد الفصائل العربية التي يشار إليها تقليدياً في الغرب باعتبارها موالية لحكومة الخرطوم ومدعومة من قبلها فلم تنجو هى الأخرى من حمى الانقسام والتناحر وتشير إلى ذلك جولي فلينت المتخصصة في شئون السودان بقولها: (إن دارفور اليوم بات خضماً معقداً من الصراعات، وإذا نظرنا إلى الأمر باعتباره مجرد مشكلة بين الحكومة والمتمردين فسنكون قد أخطأنا وجهتنا). وتضيق فلينت " أنا مستعدة للمراهنة على أن أغلب من ماتوا هذا العام (٢٠٠٧) في دارفور كانوا من المليشيات العربية والقوات الحكومية ، لقد كان التقاتل الأسوأ هو الذي جرى بين الجماعات العربية التي سلحتها الحكومة في الماضي وباتت الآن تقاتل بعضها البعض".

تأثير الصراع العرقي في دارفور على حالة السلام

ويبقى التساؤل ماذا كانت محصلة هذا الوضع الدارفوري المعقد المثقل بالانقسامات والتناحرات والسلاح؟

لقد كان من شأن الحروب الضروس التي شهدها إقليم دارفور خلال السنوات السابقة أن أصيبت مرافقه ـ بطبيعة الحال ـ بقدر لا يستهان به من الدمار ، كما أزهقت من جراء تلك الحرب أرواح الآلاف من أبنائه ، وشرد منهم ما يقدر بمئات الآلاف. لكن ككل شيء يتعلق بمشكلة دارفور فإن هناك اختلافا بائنا حول تقدير حجم الخسائر التي مني بها الإقليم سواء ما تعلق منها بالجانب البشري ، أو حتى على صعيد الخسائر المادية. وارتباطاً بما تقدم تباين المحللون والساسة بصدد توصيف حقيقة ما يجري في دارفور ، وكذلك حول هوية الطرف أو الأطراف المسئولة عن ذلك الذي يجري.

فعلى سبيل المثال تشير إحدى الدراسات إلى أنه(خلال الستة عشر شهراً الأولى من الصراع الدارفوري قتل حوالي عشرة آلاف شخص وشرد ٨٠٠ ألف ، ودمرت أربعمائة قرية بأكواخها ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الاتهامات الغربية للرئيس عمر البشير بانتهاج سياسة الإبادة الجماعية ، وهي الاتهامات التي أكدتها أيضاً المنظمات المسيحية المنغمسة في الإقليم). ويلاحظ في طيات ما تقدم أمران هامان تتعين الإشارة إليهما ' الأمر الأول أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة راحت تؤكد منذ بداية الصراع على اتهام حكومة الرئيس البشير بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ،كما أنها لم تقدم على توجيه أية انتقادات للحركات المناهضة لحكومة الخرطوم

إلا لماما وبصيغ من قبيل انتهاكات وأعمال عنف. أما الأمر الثاني فيتعلق بانغماس بعض المنظمات المسيحية في الشأن الدارفوري ، وحرصها على تحميل حكومة الخرطوم المسئولية عما يجري بالإقليم المنكوب ، وهو أمر يطرح التساؤلات حول حقيقة دور هذه المنظمات داخل إقليم لا يوجد بين قاطنيه من عرب وأفارقة من هو غير مسلم ، ولعلنا لا نكون مغالين إذا ما قلنا أن هذا الدور تحيط به الشكوك ويكتنفه الغموض ، ويثير الريبة.

وبالانتقال إلى تقرير آخر فقد أعلنت الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٤ أنه تم تدمير ٥٧٤ قرية كما أن ١٥٧ أخرى تعرضت لأضرار كبيرة داخل دارفور منذ نشوء الصراع ، واعتبر الأمريكيون أن الحكومة السودانية عاقبت مدنيي القرى التي ينتمي إليها المتمردون ، وأن القتل طال الأطفال ، كما أن النساء في تلك القرى تعرضن لعمليات اغتصاب جماعي من قبل الجنجويد. وكان كولن باول قد أعلن في بداية الشهر ذاته وكان وقتها وزيراً للخارجية الأمريكية أن المعلومات الرسمية الواردة من دارفور تؤكد ـ حسب قوله ـ حدوث إبادة جماعية ، وبعدها بأسبوع استخدم الرئيس جورج دبليو بوش نفس الاصطلاح (الإبادة الجماعية) في خطاب له إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وهو اصطلاح من شأن استخدامه ـ كما يقول البعض ـ أن يثير الجماعة الدولية ، وينقل السودان إلى بؤرة اهتمام

المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية ، كما يعطي المبرر في الوقت ذاته للمطالبة بالتدخل الدولي في مواجهة حكومة الخرطوم.

وفي تقدير آخر حول محصلة الصراع الدارفوري يذكر البعض أن عدد القتلى خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر ذلك الصراع يبلغ حوالي ٢٠٠ ألف ، في حين يبلغ عدد المشردين مليوناً ونصف المليون ، وهو ما دفع الولايات المتحدة حسب هذا المصدر إلى وصف الوضع في الإقليم بأنه إبادة جماعية. ورد على ذلك الرئيس البشير مؤكداً زيف هذا التصور الأمريكي ، معتبراً أن في الأمر مؤامرة على السودان من قبل ما أسماه الاستعمار الجديد والصهيونية ، وهو الكلام الذي ـ على حد قول صاحب هذا التقرير ـ لم يلق آذاناً صاغية إلا لدى عرب دارفور ، وشعوب المنطقة العربية.

وفي ذات الإطار كانت منظمة الصحة العالمية قد أعلنت في تقرير لها نشر في أكتوبر ٢٠٠٤ أن عدد المشردين الدارفوريين يبلغ زهاء ١,٨ مليون شخص، فر مائتا ألف منهم إلى دولة تشاد المجاورة كلاجئين ، كما أشار التقرير إلى أنه خلال الستة أشهر السابقة على نشر التقرير توفي نحو سبعين ألفاً من النازحين لأسباب عديدة كالأمراض وسوء التغذية.

وينأى البعض بنفسه عن الخوض في ذلك الخضم من الإحصاءات المتباينة بصدد الخسائر البشرية الدارفورية فيذكر أن عدد القتلى من جراء الحرب حسب منظمة أطباء بلا حدود يبلغ ٧٣٧٠٠ ، في حين أنه يبلغ حسب تقارير الخارجية الأمريكية حتى عام ٢٠٠٥ زهاء ١٧٢١٥٤ قتيل [٤٧]. ويلاحظ هنا بوضوح التباين الكبير بين المصدرين، وميل التقارير الرسمية الأمريكية إلى اعتماد أرقام للقتلى قد تنطوي على المبالغة و التهويل.

وتشير إحصائيات وكالة التنمية الدولية الأمريكية ـ في السياق ذاته ـ إلى أن عدد الذين فقدوا حياتهم لأسباب تتعلق بسوء التغذية وتفشي الأمراض في صفوف النازحين داخل معسكرات الإيواء بدارفور قد بلغ زهاء ١٠٨٥٨٨ شخصاً حتى يناير ٢٠٠٥ ، يضاف إليهم ما يقرب من ٢٥ ألفاً آخرين قضوا لنفس الأسباب في المناطق الدارفورية النائية.

وفي مقالة حديثة الظهور يذكر أحد المحللين أن عدد النازحين في دارفور يبلغ نحو ٢,٢ مليون شخص ، في حين يذهب إلى القول بأن عدد القتلى يبلغ زهاء ٣٠٠ ألف شخص.

ويشار كذلك إلى أن كبير مسئولي الأمم المتحدة للشئون الإنسانية جون هولمز في خطاب له أمام مجلس الأمن ألقاه في أبريل ٢٠٠٨ قد قدر عدد ضحايا الصراع الدارفوري بحوالي ٣٠٠

ألف قتيل ، لكن مندوب السودان لدى الأمم المتحدة رد باستهجان مؤكداً أن بلاده تقدر عدد قتلى الصراع بنحو عشرة آلاف قضوا جراء القتال نافياً في ذات الوقت أن يكون الإقليم قد شهد حدوث مجاعات أو تفشي أوبئة. وأضاف المندوب السوداني أن تصريحات هولمز لا تساعد القضية وليست صحيحة ولا معقولة ، وأردف أنه ينبغي عليه أن يبلغنا بمن أجرى هذه الدراسة ، ومن كلفه بها ، وكيف تم إجراؤها. و الغريب أن هولمز صرح لاحقاً فيما يشبه التراجع أنه لم يكن يحاول تقديم رقم دقيق ، ووصف رقم الثلاثمائة ألف بأنه تقدير استقرائي نظري بالاستناد إلى أن العدد الأصلي المقدر بنحو مائتي ألف استند إلى دراسة لمنظمة الصحة العالمية مضى عليها عامان ، إذ صدرت في عام ٢٠٠٦.

وأخيراً وليس آخراً فإنه لا يفوتنا في هذا المقام أن نعرض لأهم ما ورد بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور الصادر في ٢٥ يناير ٢٠٠٥ ، وهو التقرير الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ لعام ٢٠٠٤ ، وقد تركز التقرير على حالة الصراع الدارفوري خلال الفترة الممتدة من فبراير ٢٠٠٣ إلى يناير ٢٠٠٥. وقد أكدت اللجنة من خلال تقريرها هذا مسئولية حكومة السودان _ وما أسماه معدو التقرير ميلشيات الجنجويد _ عن حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ،

وللقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم حرب طبقاً للقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص فقد تبين للجنة ـ حسب التقرير ـ أن قوات الحكومة والميلشيات شنت هجمات عشوائية شملت قتل المدنيين والتعذيب والاختفاءات القسرية وتدمير القرى والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتشريد القسري في جميع أرجاء دارفور. وكانت الأغلبية الساحقة من ضحايا هذه الانتهاكات ـ حسب التقرير ـ من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والجبل والأرنجا وغيرها من القبائل المسماة بالأفريقية. واتهمت اللجنة ـ في تقريرها ـ الحكومة السودانية والمليشيات الدارفورية العربية التي أسمتها الجنجويد بأنها نفذت كل هذه الانتهاكات على نطاق واسع وبصورة منهجية.

وبرغم أن اللجنة برأت في تقريرها الحكومة السودانية من تهمة الإبادة الجماعية إلا أنها أشارت إلى أنه ربما يكون هناك مسئولون حكوميون ارتكبوا أعمالاً بنية الإبادة الجماعية ، إلا أن إثبات صحة ذلك لا يتسنى إلا لمحكمة مختصة وعلى أساس كل حالة على حدة. ويضيف التقرير (ومع ذلك فهذا لا يقلل من خطورة الجرائم الدولية التي ارتكبتها الحكومة ، والمليشيات التابعة لها كالجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب والتي لا تقل فظاعة وخطورة عن جريمة الإبادة الجماعية.أما بصدد الحركات المتمردة فقد أشار التقرير على استحياء إلا أن حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة

ارتكبتا أعمال عنف ولكنهما . حسب التقرير . لم ترتكبا انتهاكات بشكل منهجي ومنتشر ، وأن انتهاكاتها قد تشكل جرائم حرب. يشار كذلك إلى أن اللجنة أعلنت في تقريرها هذا رفضها لما ذكره المسئولون السودانيون لها من أن أي هجمات شنتها القوات المسلحة الحكومية في دارفور كانت لأغراض التصدي للتمرد واقتضتها حتميات عسكرية. و فوق كل ما تقدم فقد أوصت اللجنة بشدة بأن يحيل مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً.

على أية حال فإنه يلاحظ أن اللجنة قد استخدمت صيغ التوكيد في إدانتها للحكومة السودانية وما يسمى بمليشيات الجنجويد في حين استخدمت لفظات من قبيل قد وربما فيما يتصل بانتهاكات المتمردين ، كما أنها اعتبرت انتهاكات الحكومة وما يسمى بالجنجويد خروقات منهجية واسعة النطاق ، في الوقت الذي اعتبرت فيه خروقات المتمردين محدودة وغير منهجية ، وذلك كله برغم اعتماد اللجنة في إعداد تقريرها بصفة أساسية على شهادات من أسمتهم شهود العيان. يشار كذلك إلى أن الحكومة السودانية ظلت تؤكد دوماً زيف كافة الادعاءات بارتكابها جرائم ضد الإنسانية ، كما كذب الرئيس السوداني في أكثر من مناسبة التقارير المتعلقة بوقوع عمليات

اغتصاب جماعي داخل دارفور ، مؤكداً على أن مثل هذا الأمر لا يتماشى مع الشيم الكريمة التي يتمتع بها الدارفوريون.

وجملة القول في شأن كل ما تقدم أن هناك تباينا واضحاً بين المعنيين بالصراع الدارفوري سواء فيما يتعلق بحجم الخسائر البشرية و المادية التي نجمت عن هذا الصراع ، أو حتى بصدد توصيف حقيقة ما يجري داخل الإقليم إلا أنه يلاحظ ميل الولايات المتحدة إلى الأخذ بالتقارير التي تشير إلى تعاظم حجم الخسائر كما تحمل الحكومة السودانية المسئولية كاملة عن ذلك ، ليس هذا فحسب بل وراحت تتهمها منذ البدايات الأولى للصراع بتبني عملية إبادة جماعية في دارفور ، وبالتالي فقد راح الأمريكيون ينددون دوماً بالحكومة السودانية ، ويحاصرونها بالعقوبات ، ويحرضون عليها جماعة الدول ويستمطرون عليها الإدانات من الأمم المتحدة.

رابعاً:الصراعات العرقية في العالم العربي: الحلول

المواطنة.. بث الفكرتين القومية والإسلامية.. المحاصصة السياسية..

التنمية.. الفيدرالية والحكم الذاتي.. السماح بالانفصال

مصادر المحاضرة:

- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٧).
- أحمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية (الخرطوم، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، ٢٠١١).

****